IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (02) (01): P(28-38)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Effectiveness of public revenues in influencing some indicators of economic stability in Iraq for the period(2022-2010)

DR. FEKRI AHMED LAHMOOD

Tikrit University - Administration and Economics
Fe_ah@tu.edu.iq

ABSTRACT: Public revenues are one of the most important tools of financial policy, as public revenues contribute to achieving economic stability by providing the necessary resources to implement effective public policies in achieving economic stability, as it enhances the government's ability to achieve general balance in economic stability indicators, which include public debt, balance of payments, price stability and inflation. The research results showed that increasing public revenues has an effective impact on improving the balance of payments and reducing the deficit in it. The research results also showed that an increase in the collected public revenues leads to a reduction in the percentage of public borrowing, the research results showed that diversifying public revenues leads to achieving economic stability in Iraq. The research concluded that it is necessary to diversify public revenues in the Iraqi state, as well as reduce the deficit in the balance of payments. Also, increasing the collected public revenues will lead to a decrease in the public debt ratio, due to its positive impact on achieving stability and controlling economic fluctuations in Iraq.

Keywords: public revenues, public debt, balance of payments, Iraq.

DOI:10.69938/Keas.2502013

فاعلية الإيرادات العامة في التأثير على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010 –2022)

م.د. فكري احمد لهمود
جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد
Fe_ah@tu.edu.iq

المستخلص: تعد الإيرادات العامة من اهم أدوات السياسة المالية، اذ تسهم الإيرادات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات العامة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ يعزز من قدره الحكومة على تحقيق التوازن العام في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والتي من ضمن هذه المؤشرات الدين العام وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار والتضخم حيث أظهرت نتائج البحث ان زيادة الإيرادات العامة توثر وبشكل فعال في تحسين ميزان المدفوعات وتقليل العجز الحاصل فيه، كما أظهرت نتائج البحث ان زيادة في الإيرادات العامة المتحصلة يؤدي الى خفض نسبة الاقتراض العام، أظهرت نتائج البحث ان تنويع الإيرادات العامة يؤدي الى تحقيق الاستقرار

الاقتصادي في العراق ولخص البحث على ضرورة تنويع الإيرادات العامة في الدولة العراقية، وكذلك تقليل نسبة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، كما زيادة الإيرادات العامة المتحصلة، ستؤدي الى انخفاض نسبة الدين العام وذلك لما لها من تأثير ايجابي على تحقيق الاستقرار وضبط التقلبات الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، الدين العام، ميزان المدفوعات، العراق.

Corresponding Author: E-mail: Fe_ah@tu.edu.iq

المقدمة:

ان الإيرادات العامة من اهم أدوات السياسة المالية، حيث تساهم الإيرادات العامة في توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية للمجتمع، كما تستطيع الحكومة من خلال الإيرادات العامة تمويل سياسات مالية توسعية التي تهدف الى التأثير في الاستقرار الاقتصادي، ويكون ذلك عبر بعض مؤشراته مثل الدين العام وميزان المدفوعات، حيث تسهم في تحسين المستوى المعيشي لدى الافراد، ويكون ذلك عبر كميات الأموال المتحصلة من قبل الحكومة والتي سوف تسهم في تعزيز الموازنة العامة مما يؤدي الى توسع بالإنفاق العام داخل الدولة، الذي بدوره يتم تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والامن والبنية التحتية، فضلاً عن السعي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل العراق.

اهمية البحث:

ترجع اهمية البحث الى ان الموضوع يلقى في الحاضر اهتماماً على الصعيد الدولي والمحلي لما له من اهمية قصوى في ظل التحولات الراهنة ومن جهة اخرى اعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد العراقي وما لها من تأثير مباشر الايرادات العامة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فأن زيادة الإيرادات العامة يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الاجابة على التساؤل الاتي:

هل هنالك تأثير مباشر من المتغير المستقل الايرادات العامة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2022).

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية اساسية مفادها: -

هناك علاقة معنوية ايجابية بين الإيرادات العامة وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2022).

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على واقع الإيرادات العامة، كما يهدف الى قياس وتحليل العلاقة ومدى فاعلية الإيرادات العامة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2022).

منهج البحث:

من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه والحصول على نتائج تخدم البحث، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي بالإضافة الى الأسلوب الكمي (القياسي) من اجل معرفة العلاقة بين متغيرات البحث.

حدود البحث:

الحدود المكاني للبحث هي دراسة الاقتصاد العراقي، اما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة (2010-2022).

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية، اذ اشتمل المحور الاول على الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة، في حين تضمن المحور الثاني الإطار المفاهيمي الاستقرار الاقتصادي متمثلاً (ميزان المدفوعات والدين العام)، اما المحور الثالث فقد تضمن تأثير العلاقة بين الإيرادات العامة وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العراق للمدة (2010-2022).

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة:

اولا: مفهوم الإيرادات العامة:

تعرف الإيرادات العامة: الإيرادات العامة هي المتحصلات النقدية التي تحصل عليها الدولة (أو الحكومة) من مصادر مختلفة لتمويل نفقاتها العامة وتأمين احتياجات المجتمع **(المهايني، والخطيب:2016،12).**

كما تعرف ايضاً الإيرادات العامة: جزءًا من سياسة نفقات الدولة، ويتم تحديد هذه السياسة بناءً على احتياجات الدولة من كمية الإيرادات العامة، والتي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة مثل الإيرادات الضريبية او الإيرادات الدومين وغيرها من الإيرادات الأخرى التي يمكن ان تغطي نفقات العامة للدولة **(ال علي: 2002:15).**

ثانيا: أهمية الايرادات العامة:

الإيرادات العامة تلعب دورًا مهماً وحيويًا في الاقتصاد الوطني وتمثل أهمية كبيرة لعدة أسباب، منها:**(فرج، وعبد اللطيف:2018،22).**

1- **تمويل الخدمات العامة:** الإيرادات العامة توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والأمن. هذه الخدمات ضرورية لتحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية.
2- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** من خلال الإيرادات العامة، يمكن للحكومات تنفيذ سياسات مالية تهدف إلى استقرار الاقتصاد، مثل تحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الركود أو السيطرة على التضخم في أوقات الانتعاش.
3- **توزيع الدخل والثروة:** تستخدم الإيرادات العامة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. من خلال الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي، يمكن تخفيف الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.
4- **تشجيع الاستثمار:** يمكن للحكومات استخدام الإيرادات العامة لتوفير حوافز للاستثمار، مثل تقديم الإعانات أو تخفيض الضرائب على الشركات، مما يعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
5- **تحقيق الأهداف البيئية:** من خلال فرض ضرائب على الأنشطة الضارة بالبيئة أو تقديم إعانات للأنشطة الصديقة للبيئة، يمكن للحكومات توجيه الاقتصاد نحو التنمية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
6- **توفير استقرار مالي:** الإيرادات العامة تساهم في توفير استقرار مالي للحكومة، مما يمكنها من التخطيط المستقبلي وتنفيذ السياسات طويلة الأجل دون الاعتماد المفرط على الديون.

باختصار، الإيرادات العامة هي العمود الفقري للدولة الحديثة، حيث تمكنها من تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين افراد المجتمع.

ثالثا: أسباب حصول عجز في الإيرادات العامة:

يمكن أن يحدث عجز في الإيرادات العامة لأسباب متعددة، تتنوع بين الاقتصادية والسياسية والإدارية. من بين هذه الأسباب: **(احمد:2012،15).**

أ- انخفاض النشاط الاقتصادي:

1- **الركود الاقتصادي:** يؤدي إلى انخفاض دخل الأفراد والشركات، مما يقلل من الإيرادات الضريبية.

2- **ارتفاع البطالة:** يؤدي إلى تقليل إيرادات الضرائب على الدخل وزيادة الإنفاق على الدعم الاجتماعي.

3- **الإنفاق على البرامج الاجتماعية:** زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية يمكن أن يؤدي إلى عجز إذا لم تقابله زيادة مماثلة في الإيرادات.

4- **الإنفاق العسكري:** الحروب أو التوترات الأمنية قد تتطلب زيادة الإنفاق العسكري، مما يزيد من الضغط على الميزانية.

ب- السياسات الضريبية:

1- **تخفيض الضرائب:** سياسات تخفيض الضرائب يمكن أن تقلل من الإيرادات، خاصة إذا لم تصاحبها زيادة في النشاط الاقتصادي.

2- **الإعفاءات الضريبية:** تقديم إعفاءات ضريبية كبيرة لبعض القطاعات أو الشركات يمكن أن يقلل من الإيرادات الحكومية.

ج- التهرب الضريبي والفساد:

1. **التهرب الضريبي:** عدم دفع الضرائب من قبل الأفراد والشركات يؤثر سلبًا على الإيرادات.
2. **الفساد المالي:** الفساد وسوء الإدارة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الإيرادات من خلال سوء استخدام الأموال العامة.

ح- التغيرات الاقتصادية العالمية:

1- تقلبات أسعار السلع الأساسية: الدول التي تعتمد إيراداتها بشكل كبير على صادرات السلع الأساسية يمكن أن تتأثر بانخفاض أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية.
2- الأزمات المالية العالمية: الأزمات المالية العالمية يمكن أن تؤثر سلبًا على الاقتصادات الوطنية وتقلل من الإيرادات العامة.
خ- الكوارث الطبيعية والأوبئة:
1-الكوارث الطبيعية: الزلازل، الفيضانات، والأعاصير يمكن أن تؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة تتطلب إنفاقًا إضافيًا وتقلل من الإيرادات.
2- الأوبئة: الأوبئة مثل جائحة (COVID-19): يمكن أن تؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق على الصحة العامة.
كما ان لمواجهة عجز الإيرادات العامة، يجب على الحكومات تبني سياسات مالية متوازنة، تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب، مكافحة الفساد، وتنويع مصادر الإيرادات.

رابعاً: أنواع مصادر الإيرادات العامة:

تنويع مصادر الإيرادات العامة يعد استراتيجية حيوية لتحسين استقرار الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات.
إليك بعض المصادر المتنوعة للإيرادات العامة:**(القيسي:2015،23).**

1- الضرائب المباشرة:
- ضرائب الدخل: تفرض على دخل الأفراد والشركات.
- ضرائب الأرباح: تفرض على أرباح الشركات.

2- الضرائب غير المباشرة:
- الضريبة على القيمة المضافة :(VAT) تفرض على السلع والخدمات في مراحل الإنتاج والتوزيع.
- الضرائب الجمركية: تفرض على السلع المستوردة.
- ضرائب المبيعات: تفرض على مبيعات السلع والخدمات.

3 -الرسوم والتراخيص:
- رسوم الخدمات العامة: مثل رسوم استخدام الطرق، الموانئ، والمطارات.
- تراخيص الأعمال: رسوم تصاريح الأعمال التجارية والصناعية.

4-الإيرادات من الممتلكات الحكومية:
- إيجارات الأراضي والعقارات: إيجار الأراضي والعقارات المملوكة للحكومة.
- الإيرادات من الشركات الحكومية: أرباح الشركات المملوكة للدولة.
- إيرادات النفط والغاز: من خلال بيع أو تصدير النفط والغاز الطبيعي.
- إيرادات المعادن: من خلال استغلال الموارد المعدنية.
- الأرباح من الاستثمارات المالية: مثل سندات الخزانة، الأسهم والسندات.

6- الاستثمارات الحكومية:
- عائدات الاستثمارات في المشاريع التنموية: الأرباح الناتجة عن استثمارات الحكومة في مشاريع البنية التحتية والتنمية.

7- المساعدات والمنح الدولية:
- المساعدات المالية: التي تقدمها الدول أو المنظمات الدولية.
- المنح: التي تهدف إلى دعم برامج التنمية والبرامج الاجتماعية.

تنويع مصادر الإيرادات العامة يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد، كما يعزز القدرة على تمويل الخدمات العامة الذي بحاجتها المجتمع.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

اولا: الدين العام:

يعرف الدين العام: بانه إجمالي الدين الذي يترتب على الحكومة المركزية والحكومات المحلية في بلد ما ويتضمن ذلك جميع أنواع الديون الحكومية، بما في ذلك السندات والقروض والأذونات والالتزامات المالية الأخرى **(الفتلاوي، والموسوي:2019،271).**
كما يعرف على انه مجموعة من الديون التي يمكن ان تحصلها الحكومة او احدى دوائرها المالية العامة سواء كانت ديون داخلية او خارجية، والتي يجب تسديدها عندما يحل موعد القرض مع الفوائد المترتبة بذمتها **(الدليمي، وتركي:2019،381).**
أ- أسباب اللجوء الى الدين العام: اللجوء إلى الدين العام له العديد من الأسباب التي تتفاوت باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة. إليك بعض الأسباب الرئيسية التي تدفع الدول إلى الاقتراض: **(السعيدي:2017،44).**
1-تمويل العجز المالي: عندما تواجه الدولة عجزًا في ميزانيتها، أي أن النفقات تتجاوز الإيرادات، قد تلجأ إلى الاقتراض لسد هذا العجز. يمكن أن يكون العجز ناتجًا عن زيادة في الإنفاق الحكومي أو انخفاض في الإيرادات الضريبية.

2-تمويل المشاريع التنموية: تلجأ الدول إلى الاقتراض لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية مثل بناء الطرق، والجسور، والمستشفيات، والمدارس. هذه المشاريع عادة ما تكون ذات تكاليف عالية ولا يمكن تمويلها بالكامل من الإيرادات الحالية.

3-التعامل مع الأزمات الاقتصادية: في حالات الركود الاقتصادي أو الكوارث الطبيعية، قد تحتاج الدولة إلى اقتراض الأموال لتنفيذ سياسات تحفيزية أو لتقديم مساعدات طارئة. الهدف من ذلك هو دعم الاقتصاد وتخفيف تأثير الأزمات على المواطنين.

4-تحسين التصنيف الائتماني: بعض الدول تقترض لتحسين تصنيفها الائتماني من خلال إظهار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. تحسين التصنيف الائتماني يمكن أن يخفض تكاليف الاقتراض في المستقبل.

5-تغطية النفقات الاستثنائية: قد تواجه الدول نفقات استثنائية مثل تمويل الحروب أو الصراعات العسكرية، حيث تكون الحاجة ماسة لتمويل إضافي لا يمكن تغطيته من خلال الإيرادات العادية.

6-تحقيق الاستقرار المالي: في بعض الأحيان، تلجأ الدول إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتحقيق استقرار مالي أكبر من خلال تنويع مصادر التمويل وتوزيع الأعباء المالية على فترات زمنية أطول.

7-دعم القطاعات الحيوية: قد تحتاج الدولة إلى دعم قطاعات حيوية مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، وذلك عبر تقديم قروض ميسرة أو دعم مالي مباشر لهذه القطاعات لضمان استمراريتها ونموها.

8-تخفيف الأعباء الضريبية: قد تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتجنب فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية، مما يخفف العبء على المواطنين والشركات ويحفز النمو الاقتصادي.

ان اللجوء إلى الدين العام هو أداة اقتصادية تستخدمها الدول لتحقيق أهداف متعددة تتراوح بين سد العجز المالي وتمويل المشاريع التنموية وصولاً إلى التعامل مع الأزمات الطارئة. على الرغم من الفوائد المحتملة، إلا أن زيادة الدين العام يجب أن تُدار بحذر لتجنب الوقوع في مشاكل مالية مستقبلية.

ب-أهمية الدين العام: الدين العام له دور مهم في اقتصاد الدول، ويمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية تعتمد على كيفية إدارته واستخدامه. فيما يلي بعض النقاط التي توضح أهمية الدين العام:**(شلال:2020،34)**

1-تمويل النفقات الحكومية: الدين العام يمكن أن يوفر للحكومة الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية، خاصة عندما تكون الإيرادات الضريبية غير كافية لتغطية هذه النفقات.

2-تحفيز النمو الاقتصادي: عندما تستخدم الأموال المقترضة في مشاريع تنموية مثل البنية التحتية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات العامة.

3-توزيع الأعباء المالية: يمكن للدين العام أن يساعد في توزيع الأعباء المالية عبر الزمن. بدلاً من فرض ضرائب كبيرة في الوقت الحالي، يمكن للحكومة الاقتراض وسداد الدين على مدى فترة زمنية أطول، مما يخفف العبء المالي على الأجيال الحالية.

4-تحسين التصنيف الائتماني: إذا تم إدارة الدين العام بشكل جيد، يمكن أن يساعد في تحسين التصنيف الائتماني للدولة. تصنيف ائتماني أفضل يعني تكلفة اقتراض أقل في المستقبل، مما يمكن أن يكون مفيدًا في إدارة الدين بشكل أكثر فعالية.

5-دعم السياسات المالية: الدين العام يمكن أن يدعم السياسات المالية للحكومة من خلال توفير المرونة المالية اللازمة لتنفيذ السياسات العامة دون الحاجة إلى زيادة الضرائب بشكل كبير أو خفض الإنفاق بشكل حاد.

ثانياً: ميزان المدفوعات:(محمود، واخرون:2019،129).

يعرف ميزان المدفوعات: بانه مستند حسابي يظهر الوضعية الحسابية الناتجة عن العمليات الحسابية الحاصلة خلال سنة بين المؤسسات الاقتصادية للمقيمين في المجال الوطني وبين كل المؤسسات الأخرى في العالم الخارجي، كما يستخدم لتحليل الوضع الاقتصادي الكلي للدولة **(جميات:2019،7).**

كما يعرف من قبل صندوق النقد الدولي: على انه سجل الذي يعتمد على قيد مزدوج، الذي يتناول احصائيات خلال مدة زمنية معينة بالنسبة الى المتغيرات في مكوناته او قيمة الأصول الاقتصادية في دولة بسبب تعاملها مع دول العالم الأخرى **(jean&Louis,2005;215).**

أ-توازن ميزان المدفوعات: توازن ميزان المدفوعات هو الحالة التي يكون فيها إجمالي المقبوضات من المعاملات الخارجية مساويًا لإجمالي المدفوعات. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتوازن ميزان المدفوعات:**(البطاينة:2015،365).**

1- التوازن الكلي:(Overall Balance)

- يشير إلى التوازن بين إجمالي المقبوضات والمدفوعات في جميع حسابات ميزان المدفوعات (الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي، والحساب التصحيحي).
- إذا كان إجمالي المقبوضات مساويًا لإجمالي المدفوعات، يكون ميزان المدفوعات في توازن كلي.

2- التوازن في الحساب الجاري:(Current Account Balance)

- يشير إلى التوازن بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية، والدخل المستلم والمدفوع، والتحويلات الجارية.
- إذا كان رصيد الحساب الجاري مساويًا للصفر، يكون في توازن.

3- التوازن في الحساب الرأسمالي:(Capital Account Balance)

- يشير إلى التوازن بين المعاملات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية.
- إذا كان رصيد الحساب الرأسمالي مساويًا للصفر، يكون في توازن.

حيث تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هو هدف مهم للسياسات الاقتصادية والنقدية، إذ يعكس الوضع الاقتصادي للدولة ويؤثر على استقرار سعر الصرف وسياسات التجارة الخارجية كما يوفر المزيد من الإيرادات العامة.

ب-**اختلال ميزان المدفوعات:** اختلال ميزان المدفوعات هو عدم التوازن بين إجمالي المقبوضات والمدفوعات في ميزان المدفوعات.

هناك نوعان رئيسيان من اختلالات ميزان المدفوعات: **(بسدات:2019،23).**

1 **.عجز ميزان المدفوعات:(Balance of Payments Deficit)**

- يحدث عندما إجمالي المدفوعات (الواردات والتحويلات الخارجية) تزيد عن إجمالي المقبوضات (الصادرات والتحويلات الداخلية).
- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي للبلد وضغوط على سعر صرف عملته.
- أسباب العجز قد تكون زيادة الواردات عن الصادرات، أو ارتفاع التحويلات الخارجية، أو انخفاض الدخل من الاستثمارات الخارجية.

2 **.فائض ميزان المدفوعات:(Balance of Payments Surplus)**

- يحدث عندما إجمالي المقبوضات (الصادرات والتحويلات الداخلية) تزيد عن إجمالي المدفوعات (الواردات والتحويلات الخارجية).
- يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي للبلد وضغوط على ارتفاع سعر صرف عملته.
- أسباب الفائض قد تكون زيادة الصادرات عن الواردات، أو ارتفاع الدخل من الاستثمارات الخارجية، أو زيادة التحويلات الداخلية.

حيث ان اختلال ميزان المدفوعات له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ويتطلب تطبيق سياسات اقتصادية وتجارية صحيحة، مثل تخفيض قيمة العملة أو فرض قيود على الواردات.

المحور الثالث: تأثير العلاقة بين الإيرادات العامة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العراق للمدة (2010-2022).

اولا: تحديد متغيرات النموذج:

تضمن النموذج القياسي ثلاث متغيرات اقتصادية، إذ ان المتغير المستقل هو الإيرادات العامة، اما المتغيرين التابعين هما، الدين العام، وميزان المدفوعات، ويوضح الجدول (1) المتغيرات المستخدمة ورموزها ونوعها.

جدول (1) توصيف متغيرات البحث

اسم المتغير	الرمز	نوعه
الإيرادات العامة	**X1**	**مستقل**
الدين العام	**Y1**	**تابع**
ميزان المدفوعات	**Y1**	**تابع**

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Excel).

ثانيا: نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

سوف نجد اختبار استقراريه متغيرات البحث باستخدام برنامج (12Eviews) من اجل التعرف على ان هل المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة، وهل يوجد جذر الوحدة ام لا، إذا من الضروري اختبار الاستقرارية قبل تقدير انموذج القياسي، من اجل معالجة مشكلة الانحدار الزائف، اضافة الى ذلك فان المتغيرات المستقرة تعود الى حالة التوازن في الاجل الطويل، لذلك بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حصلنا على النتائج التالية:

جدول (2) نتائج اختبار اختبار ديكي فولر – موسع (ADF) لمتغيرات البحث عند المستوى

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF), At Level				
With Constant	variables	X1	Y1	Y2
	t-Statistic	-2.5204	-1.0585	-2.6797
	Prob.	0.1368	0.6946	0.1078
	Morale level	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0443	-2.7450	-3.8608
	Prob.	0.5172	0.2398	0.0554
	Morale level	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3722	0.5041	-1.6480
	Prob.	0.7753	0.8090	0.0921
	Morale level	n0	n0	*
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (2) نلاحظ ان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حسب اختبار (ديكي -فولر)

جدول (3) نتائج اختبار اختبار ديكي فولر – الموسع (ADF) لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF), At First Difference				
With Constant	variables	d(X1)	d(Y1)	d(Y2)
	t-Statistic	-3.0391	-3.6892	-4.1282
	Prob.	0.0649	0.0223	0.0128
	Morale level	*	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9198	-3.4669	-4.2735
	Prob.	0.1999	0.0939	0.0358
	Morale level	n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2360	-3.5382	-4.2218
	Prob.	0.0045	0.0023	0.0007
	Morale level	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

حيث من خلال جدول (3) يتبين لنا، ان جميع بيانات المتغيرات استقرت عند اخذ الفرق الاول وحسب اختبار (ديكي فولر – الموسع)، إذ يمكن من هذه النقطة نقوم بتطبيق اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع **(ARDL)**، ويعود السبب ان جميع متغيرات البحث استقرت عند الفرق الاول.

ثالثا: التقدير الاولي للنموذج:

يوضح الجدول (4) نتائج تقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين الإيرادات العامة، وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العراقي للمدة (2010-2022).

جدول (4) التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات البحث

Dependent Variable: X1
Method: ARDL

Selected Model: ARDL (5, 3, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	Std. Error	Prob.*
Y1(-1)	**-0.013141**	**0.250948**	**-0.052365**	**0.9586**
Y2(-1)	**-2.672630**	**0.551130**	**-4.849361**	**0.0000**
X1(-1)	**2.675169**	**0.147634**	**18.12023**	**0.0000**
C	**-1837118**	**857449.3**	**-2.142538**	**0.0407**
R-squared	**0.999832**	Mean dependent var		**95582120**
Adjusted R-squared	**0.999751**	S.D. dependent var		**25060435**
S.E. of regression	**395779.7**	Akaike info criterion		**28.88003**
Sum squared resid	4.54E+12	Schwarz criterion		**29.48827**
Log likelihood	**-620.3606**	Hannan-Quinn criter.		**29.10559**
F-statistic	**12312.25**	Durbin-Watson stat		**2.503075**
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

الشكل (1) أفضل فترة ابطاء للعلاقة بين متغيرات البحث.

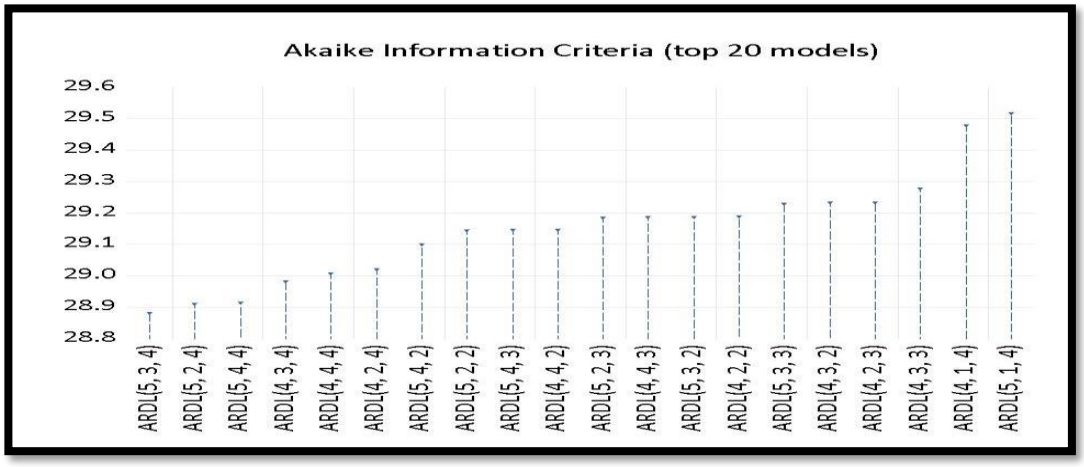

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتبين لنا من نتائج الجدول (4) و الشـــكل (1) ان افضـــل فترة ابطاء لأنموذج **(ARDL)** هي (4،3،5) , لتوضـــيع العلاقة بين الإيرادات العامة وبين بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي,وفق معيار **(AIC)** ,ان معامل تحديد الارتباط بلغ (0.99) مما يعني ان المتغير المستقل يوثر بنسبة (99%) في المتغير التابع و النسبة المتبقية والبالغة (1%) هي تأثير المتغيرات الاخرى لم تدخل ضمن النموذج ,وعند مقارنة نسبة معامل التحديد المصحح مع نسبة اختبار **(Durbin-Watson stat)** نجدها اقل منه حيث بلغ نسبة معامل التحديد المصحح (0.99) ونسبة اختبار **(Durbin-Watson stat)** بلغت(2.50) هذا يعني عدم وجود انحدار زائف في النموذج المقدر، حيث يمكننا ايجاد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات البحث.

رابعا: نتائج اختبار التكامل المشترك:

من اجل ايجاد العلاقة طويل الاجل بين المتغير المستقل (الإيرادات العامة) والمتغيرين التابعين (الدين العام وميزان المدفوعات)، ومن خلال اختبار التكامل المشترك تم احتساب احصاء (F) عن طريق اختبار الحدود والجدول (5) يبين نتائج اختبار الحدود.

جدول (5) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	**15.09265**	10%	2.63	**3.35**

k	**2**	5%	**3.1**	**3.87**
		2.5%	**3.55**	**4.38**
		1%	**4.13**	**5**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

حيث نلاحظ ان قيمة (F) المحتسبة بلغت **(15.09265)**، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ويبين لنا وجود علاقة معنوية بين المتغيرات، اي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، اي وجود علاقة تكامل مشترك مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات البحث.

الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الاجل بين متغيرات البحث

Error Correction Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Y1(-1))	**1.773269**	**0.129578**	**13.68500**	**0.0000**
D(Y2(-1))	**-1.762020**	**0.316590**	**-5.565619**	**0.0000**
CointEq(-1)*	**-0.098099**	**0.012019**	**-8.161852**	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من الجول رقم (6)، يتبين إنَ قيمة معامل تصحيح الخطأ **قد بلغت (-0.098)= (-1) CointEq(** لهذا النموذج بقيمة احتمالية ذات درجة معنوية عالية جداً بلغت **(Prob=0.0000)** ,وهذا يفسر وجود علاقة ديناميكية وآلية تصحيح تلقائية للأخطاء في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، نتيجةً لأشارتها السالبة والمعنوية العالية لقيمتها الاحتمالية ،مما يعطي دلالة عن إمكانية تصحيح (0.098-) من الأخطاء الناشئة من تقلبات المتغيرات المستقلة في الاجل القصير للوصول الى للتوازن في الاجل الطويل، وهذا يعني ان الدين العام وميزان المدفوعات يتطلب تقريباً عشرة سنوات وعشرون شهراً حتى يبلغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

جدول (7) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث

Long run coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Y1	**1.091849**	**0.174329**	**6.263138**	**0.0000**
Y2	**1.845774**	**0.203456**	**9.072093**	**0.0000**
C	**-38418599**	**18357860**	**-2.092760**	**0.0467**
EC = X1 - (1.0918*Y1 + 1.8458*Y2 - 38418599.0674)				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

من خلال الجدول (7) تظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل، وجود علاقة عكسية ورمعنوية عند مستوى اقل من (5%) بين الإيرادات العامة وبين الدين العام وميزان المدفوعات في الاقتصاد لعراقي خلال مدة البحث، وهذا يتفق على ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

رابعا: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين:

جدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للعلاقة بين متغيرات البحث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	**1.260200**	**Prob. F (2,24)**	**0.2727**
Obs*R-squared	**2.095327**	**Prob. Chi-Square (1)**	**0.1478**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج(Eviews12).

يتضح من خلال الجدول (8) ان النموذج القياسي المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيم الاحتمالية تنص على قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

جدول (9) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات البحث

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	**0.055954**	**Prob. F (1,39)**	**0.8142**
Obs*R-squared	**0.058739**	**Prob. Chi-Square (1)**	**0.8085**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12).

يتضـــح من خلال الجدول (9) يتبين لنا ان النموذج القياســـي المقدر خالٍ من مشـــكلة عدم ثبات تجانس التباين وذلك بســـبب ان قيم الاحتمالية تظهر قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

الاستنتاجات:

1. من خلال نتائج اختبار الاستقرارية نجد عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند المستوى الأصلي، الا بعد اخذ الفرق الاول لهما نحصل على الاستقرارية.
2. بينت نتائج التحليل القياســـي وجود أثر معنوي ايجابي في الاجل القصـــير بين المتغير المســـتقل الايرادات العامة ومتغيرين التابعين الدين العام وميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2022).
3. اثبتت النتائج التحليل القياسي وجود أثر معنوي في الاجل الطويل بين الإيرادات العامة وبين الدين العام وميزان المدفوعات في الاجل الطويل في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2022).
4. اثبتت النتائج ان ميزان مدفوعات له أثر منخفض في تحسين الإيرادات العامة وذلك بسبب العجز الحاصل في
5. بيانات ميزان المدفوعات خلال مدة البحث.
6. اثبتت النتائج ان الدين العام له الفضل في تحسين زيادة الإيرادات العامة خلال مدة البحث كما له الأثر الإيجابي في ذلك.

التوصيات:

1. على الحكومة الاهتمام الكبير في السعي من تخفيض العجز الحاصل في ميزان المدفوعات العراقي.
2. يجب على الحكومة خفض حجم نسبه الدين العام وذلك لما له من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي، كما يجب توجيه مبالغ هذا الدين الى مشاريع تنموية واستثمارية.
3. الســـعي الدائب في تنويع الإيرادات العامة، وذلك عبر الإيرادات الضـــريبية الدومين والجباية من إيرادات الكهرباء والماء من المواطنين وغيرها من الإيرادات التي يمكن ان ترفد الاقتصاد العراقي، حيث لا يمكن الاعتماد فقط على الايراد النفطي
4. العمل على إيجاد بدائل في تحسين الاستقرار الاقتصادي العراقي ويكون عبر مؤشراته الأخرى مثل رفع مستوى التشغيل وتقليل البطالة والسيطرة على سعر الصرف في الأسواق الموازية ومعالجة التضخم الحاصل في الاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع:

اولا: المصادر باللغة العربية والانكليزية:

1. ال علي، رضا صاحب ابو احمد، (2002)، (أصول المالية العامة)، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
2. احمد، عبد الغفور إبراهيم، (2012)، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. بسدات، كريمة محمد (2019)، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية العامة والأسواق، المجلد (3)، العدد (5)، الجزائر.
4. البطاينة، إبراهيم محمد (2015)، أثر محددات الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر في ميزان المدفوعات الأردن للمدة (1995-2009)، المجلة العربية للإدارة والاقتصاد، جامعة ال البيت، مجلد (35)، العدد (1)، الأردن.
5. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية الاقتصادية لسنوات متفرقة (2004-2022).
6. جميات، عادل محمد (2019)، دراســـة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة (2000-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
7. الدليمي،علي احمد، وتركي، باسم محمد(2019)، الدين العام واثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة للمدة(2004-2018)،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (48)، العراق.
8. السعيدي، ناجي ادريس عبد (2017)، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003- 2014)، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الإنسانية، المجلد (6)، العدد (21)، العراق.
9. شـلال، عمار عبد الهادي (2020)، أثر الدين العام في التنمية الاقتصـادية- العراق حالة دراسـية-للمدة (2006-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد (28)، العراق.
10. الفتلاوي، سـلام كاظم الشـاني، والموسـوي، صـفاء عبد الجبار (2019)، قياس وتحليل العلاقة بين التطورالدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (8)، العدد (31)، العراق.
11. فرج، حسين مهجر، وعبد اللطيف، عماد محمد علي، (2018)، (دور الانضـباط المالي في تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي في العراق للمدة 2004 - 2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 59.
12. القيسـي، أعاد حمود، (2015)، اساسيات المالية العامة والتشريع الضـريبي، الطبعة (9)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

13. المهايني، محمد خالد، والخطيب، خالد شحادة، (2016)، (المالية العامة)، جامعة دمشق، سوريا.
1- Jean&Louis,(2005) mucchielli Therry Mayer economy internationalie, editios dalloz, paris.

الملاحق

السنوات	الإيرادات العامة مليار دينار	الدين العام مليار دينار	ميزان المدفوعات مليار دينار
2010	70.178.223	65.538.340	3.099.330
2011	108.807.392	61.457.023	5.274.594
2012	119.466.224	61.044.886	5.543.980.2
2013	109.120.395	56.988.845	6.020.757.6
2014	105.553.059	61.969.675	3.843.019.4
2015	66.406.252	87.675.456	85.307.7
2016	54.409.270	103.707.051	49.266
2017	77.422.955	137.984.326	27.251
2018	106.569.834	91.225.076	469.217
2019	105.569.996	96.219.998	10.382.274
2020	63.199.689	125.744.352	10.009.362
2021	109.081.500	126.912.400	15.972.012
2022	150.881.460	128.886.453	18.035.256

البنك المركزي العراقي- التقارير السنوية الاقتصادية لسنوات متفرقة (2004-2022).

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		X1	Y1	Y2
At Level				
With Constant	t-Statistic	-2.5204	-1.0585	-2.6797
	Prob.	*0.1368* n0	*0.6946* n0	*0.1078* n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0443	-2.7450	-3.8608
	Prob.	*0.5172* n0	*0.2398* n0	*0.0554* *
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3722	0.5041	-1.6480
	Prob.	*0.7753* n0	*0.8090* n0	*0.0921* *
At First Difference		d(X1)	d(Y1)	d(Y2)
With Constant	t-Statistic	-3.0391	-3.6892	-4.1282
	Prob.	*0.0649* *	*0.0223* **	*0.0128* **
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9198	-3.4669	-4.2735
	Prob.	*0.1999* n0	*0.0939* *	*0.0358* **
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2360	-3.5382	-4.2218
	Prob.	*0.0045* ***	*0.0023* ***	*0.0007* ***